## قرصنة أميركية على شواطئ الكاريبي

# «سكيبر» عنوان مرحلة جديدة .. النفط كسلاح في صراع الهيمنة الدولية

**الوفاق/** لم تعُد حادثة اختطاف ناقلة النفط الفنزويلية «سكيبر» مجرد تفصيل بحري عابر، بل تحوّلت إلى عنوان صارخ لمرحلة جديدة من الصراع الدولي على السيادة والموارد. فالولايات المتحدة، التي ترفع شعارات «نشر الديمقراطية» و«مكافحة المخدرات»، تكشف اليوم عن وجهها الحقيقي عبر ممارسة أبشع صور القرصنة البحرية ضد دولة مستقلة. ما جرى ليس عملية عسكرية محدودة، بل إعلان صريح عن حرب تجويع تستهدف شعباً بأكمله، ورسالة وقحة مفادها أنّ من يجرؤ على تحدي العقوبات الأميركية سيُعاقَب بالسطو على ثرواته في وضح النهار. هذه الواقعة لا تختصر الموقف الفنزويلي وحده، بل تضع العالم أمام سؤال أكبر: هل يُسمح لقوة واحدة أن تتحكم بمصير الشعوب وتنهب مواردها تحت غطاء شعارات زائفة؟

### فنزويلا في قلب المعركة

فنزويلا ليست بلداً هامشياً يمكن إخضاعه في الخفاء؛ فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم وتُشكل ركناً أساسياً في معادلة أمن الطاقة الدولية. ومن هنا، فإن استهدافها لا يُعد شأناً داخلياً، بل هو اعتداء مباشر على مصالح شركائها التجاريين، ولا سيما في آسيا.

واشنطن تدرك هذه الحقيقة جيداً، وتسعى عبر قضية «سكيبر» إلى تقديم نموذج ردعي يثني الآخرين عن التعامل مع كاراكاس. غير أنّ الرسالة جاءت بنتائج عكسية؛ إذ تعزز الاقتناع العالمي بأن النظام المالي المرتبط بالدولار فقد صفة الأمان، وأن البحث عن بدائل أصبح ضرورة لا خياراً.

فنزويلا، منذ عهد هوغو تشافيز، رفعت شعار الاستقلال الوطني، وأعادت توزيع الثروة النفطية لصالح الفقراء، وواجهت الهيمنة الأميركية بجرأة غير مسبوقة. هذا الخيار جعلها هدفاً دائماً للعقوبات والضغوط، التي بلغت ذروتها في عهد الرئيس نيكولاس مادورو. ومع فشل العقوبات التقليدية في إسقاط النظام، لجأت واشنطن إلى أساليب أكثر عدوانية، كان آخرها اختطاف «سكيبر»، في مشهد يعيد إلى الأذهان ممارسات القرصنة الاستعمارية القديمة.

### كوبا.. الحصار المستمر

كوبا تُقدّم المثال الأوضح على سياسة الحصار الأميركية. فمنذ انتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، فرضت واشنطن حصاراً اقتصادياً شاملاً استمرّ لأكثر من ستة عقود. الهدف كان تجويع الشعب الكوبي ودفعه إلى الانقلاب على قيادته الثورية. لكنّ النتيجة جاءت معاكسة؛ إذ تحوّل الحصار إلى رمز لصمود الكوبيين، ودفعهم إلى تطوير نظام صحي وتعليمي متقدّم، وبناء شبكة تحالفات دولية مكّنتهم من الاستمرار رغم الضغوط.

اليوم، يبدو أنّ واشنطن تحاول تكرار السيناريو نفسه مع فنزويلا، عبر حصار بحري وجوي يهدف إلى عزلها عن العالم وتجفيف مواردها النفطية. لكنّ التاريخ يقول إنّ الشعوب لا تستسلم، وإنّ الحصار الطويل لا يؤدي إلا إلى تعزيز روح المقاومة.

### نيكاراغوا.. الحرب بالوكالة

في الثمانينيات، دعمت واشنطن «الكونترا» لشنّ حرب بالوكالة ضد حكومة الساندينيستا في نيكاراغوا. الهدف كان إسقاط النظام الثوري الذي تحدّى الهيمنة الأميركية. ورغم أنّ الحرب ألحقت دماراً هائلاً بالبلاد، فإنها لم تنجح في القضاء على الساندينيستا، الذين عادوا لاحقاً إلى السلطة.

هذه التجربة تذكّرنا بأنّ واشنطن لا تتردّد في استخدام كل الوسائل، من العقوبات إلى التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر، لتحقيق أهدافها. وما يحدث اليوم في فنزويلا ليس سوى نسخة جديدة من هذه السياسة القديمة، لكن بوسائل أكثر تطوراً، مثل التلاعب بالمواقع واتهام السفن بالانتماء إلى أساطيل سرّية.

### حرب التجويع كسلاح سياسي

ما تفعله واشنطن ليس سوى محاولة لإعادة إنتاج سيناريوات قديمة. إغلاق الأجواء، منع تصدير النفط، اختطاف السفن... كلها أدوات تهدف إلى خلق ظروف معيشية لا تُطاق، تدفع الجيش إلى الانقلاب أو تبرّر التدخل العسكري. لكنّ هذه الحرب، التي جُرّبت مراراً، أثبتت أنّها لا تُسقط الدول، بل تُسقط صورة أميركا نفسها كـ«حامية الديمقراطية». إنها حرب تستهدف المدنيين قبل أن تستهدف الحكومات، وتكشف أنّ «حقوق الإنسان» ليست سوى شعار فارغ حين يتعلّق الأمر بمصالح واشنطن.

### الرد الفنزويلي والتحالفات الدولية

فنزويلا لا تملك ترف الاستسلام. هي تدرك أنّ المعركة طويلة، وأنّ الصمود يتطلّب بناء تحالفات مع قوى صاعدة كالصين وروسيا وغيرها، وهي تدرك أيضاً أنّ العالم يتغيّر، وأنّ زمن الهيمنة الأحادية يقترب من نهايته. لذلك، فإنّ حادثة «سكيبر» لن تكون نهاية الطريق، بل بداية مرحلة جديدة، عنوانها بناء نظام مالي وتجاري بديل، بعيداً من سطوة الدولار. هذه الخطوات ليست مجرد ردود فعل آنية، بل هي جزء من مشروع أوسع لبناء عالم جديد، أكثر عدلاً وتوازناً، إذ لا تستطيع قوة واحدة أن تفرض إرادتها على الجميع.

### البُعد الأخلاقي والإنساني

لا يمكن تجاهل أنّ هذه الحرب تستهدف المدنيين قبل أن تستهدف الدولة. فحرمان الشعب الفنزويلي من عوائد ثروته الوطنية يعني دفعه إلى الجوع والحرمان، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. إنها جريمة مزدوجة: جريمة ضد القانون الدولي، وجريمة ضد الإنسانية. لكنّ الشعب الفنزويلي، كما الشعب الكوبي والنيكاراغوي وشعوب أخرى عانت من الظلم والهيمنة الأمريكية من قبله، يُظهر قدرة مذهلة على الصمود، مستنداً إلى إرث طويل من المقاومة ضد الاستعمار والهيمنة.

**لا يُمكن النظر إلى حادثة اختطاف ناقلة النفط «سكيبر» كواقعة بحرية عابرة، بل هي محطة مفصلية في سياق الحرب الاقتصادية التي تشنّها واشنطن ضد فنزويلا، والتي تتجاوز حدود الجغرافيا لتطال جوهر النظام الدولي القائم**

### تصعيد أميركي متواصل

هذا وقد تكشّفت تفاصيل جديدة عن عملية المصادرة. فقد أعلن البيت الأبيض أنّ وزارة العدل وافقت على نقل الناقلة إلى ميناء أميركي، حيث ستُفرغ شحنتها رسمياً. بالتوازي، فرضت واشنطن عقوبات جديدة على ست ناقلات أخرى وشركات شحن مرتبطة بالخام الفنزويلي، في خطوة تهدف إلى توسيع الحصار البحري ليشمل عشرات السفن. تقارير ملاحية أشارت إلى أنّ أكثر من ثلاثين ناقلة نفط عاملة في المياه الفنزويلية قد تواجه المصير نفسه، ما يهدد بتعطيل صادرات البلاد نحو الصين وآسيا، ويزيد من عزلة كاراكاس الاقتصادية.

في المقابل، خرج الرئيس نيكولاس مادورو ليصف ما جرى بأنه «سرقة علنية وخطف عسكري»، مؤكداً أنّ السفينة كانت تحمل نحو ١,٩ مليون برميل من النفط مدفوع الثمن ومتجهة إلى الأسواق الدولية. مادورو شدّد على أنّ فنزويلا ستؤمّن جميع سفنها وتواصل تصدير النفط رغم التهديدات، واعتبر أنّ واشنطن دشّنت «عهداً جديداً من القرصنة البحرية في الكاريبي». هذا الموقف يعكس تصميم كاراكاس على مواجهة التصعيد، ويحوّل القضية إلى ملف دولي يمسّ أمن الطاقة العالمي، وسط قلق متزايد لدى شركات الشحن والمستوردين من الانخراط في تجارة النفط الفنزويلي.

### «سكيبر» قرصنة تكشف معركة السيادة العالمية

لا يُمكن النظر إلى حادثة اختطاف ناقلة النفط «سكيبر» كواقعة بحرية عابرة، بل هي محطة مفصلية في سياق الحرب الاقتصادية التي تشنّها واشنطن ضد فنزويلا، والتي تتجاوز حدود الجغرافيا لتطال جوهر النظام الدولي القائم. هذه العملية تُمثل شكلاً صريحاً من القرصنة الحديثة، حيث تُستخدم شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان كغطاء لنهب الموارد وفرض الهيمنة على الأسواق العالمية. ما يجري في الكاريبي اليوم ليس شأناً فنزويلياً داخلياً فحسب، بل قضية عالمية تمسّ أمن الطاقة وحرية التجارة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بعيداً عن سطوة الدولار وعربدة الأساطيل.

لقد أثبت التاريخ أنّ الشعوب المحاصَرة لا تنكسر، بل تبتكر سبل الصمود والمقاومة. كوبا واجهت حصاراً استمر ستة عقود، ونيكاراغوا قاومت حرباً بالوكالة لتعود وتنهض، واليوم تكتب فنزويلا فصلها الخاص في كتاب المقاومة العالمية. حادثة «سكيبر» تكشف الوجه الحقيقي للسياسة الأميركية: قوة لا تتردّد في تجويع الشعوب ونهب ثرواتها، بينما ترفع شعارات زائفة. غير أنّ فنزويلا، بما تمتلكه من ثروات طبيعية وتحالفات استراتيجية وإرادة شعبية، تبدو مصمّمة على تحويل هذه المحنة إلى فرصة، وعلى جعلها دليلاً إضافياً على ضرورة بناء نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وتوازناً، يضع حداً لمشروع الهيمنة ويؤسس لمشروع الاستقلال والسيادة.

## ● أخبار قصيرة

### بتأييد ١٣٩ دولة.. الأمم المتحدة تدعو كيان العدو للتعاون مع «الأونروا»

أقـرّت الجـمعـية الـعـامـة للأمم المتحدة، يوم الجمعة، قراراً يدعو كيان الاحتلال الصهيوني إلى التعاون مـع وكـالـة الأمـم الـمـتـحـدة لإغـاثـة وتشـغـيـل الـلاجـئـين الفلسطينيين (الأونروا)، وذلك بأغلبية ١٣٩ دولة، بينما عارضته ١٢ دولة فقط، من بينها بوليفيا، وامتنعت ١٩ دولة عـن الـتـصـويـت، وفـقـاً لصحيفة «معاريف» الصهيونية.

وذكرت الصحيفة، أن بوليفيا، التي استأنفت علاقاتها مع كيان العدو في حفل التوقيع في واشنطن هذا الأسبوع، صوّتت لأول مرة إلى جانب كيان العدو ضد «الأونروا»، فيما تأتي هذه الخطوة في أعقاب تقرير لوكالة «رويترز» كشف عن نية إدارة دونالد ترامب فرض عقوبات على الأونروا بسبب صلتها المزعومة بالإرهاب.

### برلين تتهم موسكو بهجوم سيبراني استهدف الملاحة الجوية

اتهمت ألمانيا روسيا، الجمعة، بتنفيذ هجمات سيبرانية استهدفت نظام حركة الملاحة الجوية في صيف ٢٠٢٤ والانتخابات التشريعية قبل أشهر، واستدعت السفير الروسي احتجاجاً على ذلك.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية في مؤتمر صحافي دوري «يمكننا الآن أن ننسب بوضوح الهجوم الإلكتروني الذي استهدف هيئة سلامة الطيران الألمانية في آغسطس/ آب ٢٠٢٤ إلى مجموعة القرصنة «إيه بي تي ٢٨» المعروفة أيضاً باسم «فانسي بير»».

أضاف «يمكننا الآن أن نؤكد بشكل قاطع أن روسيا، من خلال حملة «ستورم ١٥١٦» سعت إلى التأثير على الانتخابات الفدرالية الأخيرة وزعزعتها».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية إن برلين «ستتخذ سلسلة من الإجراءات المضادة لمحاسبة روسيا على أعمالها، وذلك بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الأوروبيين».

### تايلاند تتعهد بمواصلة عملياتها العسكرية ضد كمبوديا

تعهد رئيس الوزراء التايلاندي أنوتين تشارنفيراكول، السبت، بمواصلة العمليات العسكرية ضد كمبوديا.

وأضاف رئيس وزراء تايلاند في منشور على فيسبوك أن «تايلاند ستواصل تنفيذ عمليات عسكرية حتى نشعر بأن أرضنا وشعبنا لن يتعرضا لمزيد من الأذى والتهديدات».

جاء ذلك، رغم إعلان دونالد ترامب الجمعة عن توسطه في وقف إطلاق نار بين البلدين بعد مكالمات هاتفية مع قادتهما.

وأدى النزاع الحدودي، الذي تجدد في ٧ ديسمبر/ كانون الأول بعد انفجار لغم أرضي، إلى مقتل نحو ٢٠ شخصاً وإصابة المئات، مع نزوح أكثر من ٤٠٠ ألف شخص من المناطق الحدودية.

وقد اتهمت كمبوديا تايلاند بمواصلة القصف حتى صباح السبت، مما يشير إلى فشل الهدنة المعلنة.

## مجلس النواب الأميركي يُقرّ ميزانية الدفاع: ٥٠٠ مليون دولار دعم لكيان العدو

أقرّ مجلس النواب الأميركي، ميزانية الدفاع للعام ٢٠٢٦، التي تتضمن مشروع قانون ضخماً بقيمة تقارب تريليون دولار ويحدد سياسة البنتاغون.

وتشمل الميزانية دعماً كبيراً لكيان العدو بما في ذلك التمويل الكامل لبرامج الدفاع الصاروخي المشتركة، مثل «القبة الحديدية»، و«مقلاع داوود»، و«السهم»، وفقاً لموقع «i٢٤NEWS» الصهيوني.

وفي السياق، أعلن اتحاد الشؤون العامة الأميركية الصهيونية «أيباك»، إن التشريع يُعطي الأولوية للتعاون الأمني بين الولايات المتحدة وكيان العدو لمواجهة التهديدات الصاروخية والطائرات المسيّرة والتقنيات المتقدمة.

كما يشمل مشروع القانون تخصيص ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٦ للتعاون الدفاعي الصاروخي، بالإضافة إلى تخصيص ٨٠ مليون دولار لبرنامج الإنفاق الأميركي- الصهيوني المشترك، و٣٥ مليون دولار للتعاون في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

إلى جانب الدعم للكيان الصهيوني، تشمل الميزانية أيضاً تخصيص ٨٠٠ مليون دولار لأوكرانيا، و١٧٥ مليون دولار لدول البلطيق لتعزيز أمنها، ومليار دولار لتايوان لتعزيز دفاعاتها ضد الصين، كما تتضمن الميزانية زيادة في رواتب أفراد الجيش الأميركي بنسبة ٣,٨٪..

## اتفاق يسمح بإرسال طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي إلى «دول آمنة»

اتفق وزراء الداخلية والعدل في الاتحاد الأوروبي على قواعد جديدة لترحيل رعايا بعض الدول المقيمين في الاتحاد الأوروبي بصورة غير قانونية. ولا يقتصر الأمر على توسيع خيارات الترحيل، بل يشمل أيضًا إنشاء قائمة بـ«الدول الآمنة»، ما يجعل حصول مواطنيها على اللجوء شبه مستحيل.

كما يمكن إرسال طالبي اللجوء غير المرتبطين بصلة قرابة (مع مقيمين) إلى هذه «الدول الآمنة». ويأتي هذا في إطار إصلاح نظام الهجرة في الاتحاد الأوروبي بهدف الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

وتشير سياسة الهجرة المُحدَّثة في الاتحاد الأوروبي إلى استنفاد الآليات القانونية السابقة، وصعود قوى اليمين إلى السلطة في عديد الدول الأوروبية، وتزايد أعداد المهاجرين.

وقد أفادت وكالة اللجوء التابعة للاتحاد الأوروبي بتقديم حوالي ٣٩٩ ألف طلب لجوء في النصف الأول من العام ٢٠٢٥. وفي أكتوبر/تشرين الأول، نشر مكتب الإحصاء الأوروبي بيانات تُقول بوجود حوالي ٩١٩ ألف مهاجر غير شرعي في الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٢٤.